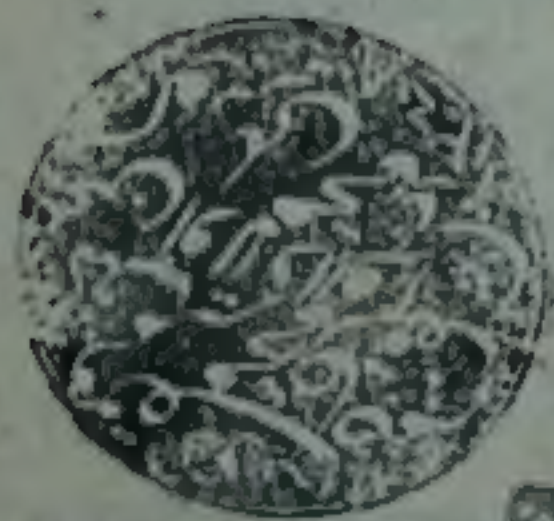




السقاوة قضابادی



۳۳۰

۳۴۰

۳۴۰

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل سر البلاغة مفتاحاً لآيات نظم القرآن وصير لآل
الحجاء قاصداً للصحة يحوم من أهل القرآن والصلوة والسلام على رسول
محمد الذي هو أفصح أهل البيان وعلى أصحابه الذين هم خير من بدأ في معاني
الفرقان وبعد فيقول الفقير عبید الله الرمادي العباسي أحمد بن محمد القاطب
رفع الله قدرهم وشرح صدرهم هذه ملخص نتائج الانظار ومحصول البكار
الافكار كتبتها على رسالة مشهورة بين الانام برسالة الاستعارة
لبعض من العلماء الاعلام لتتخذوا لها نظاماً وتشتغلوا بها وهاموا
الله للوفيق بأفصح المرام والمشتد الى اعلى المقام وبها اشرع في
الكلام بعون الله الملك المنعم قال المصنف بعد التبرك بالقسمة
اقتداء بالسلف واداء قبض ما وجب عليه للمجد لواهب العطية الى
جنت المجد او كل جد او الحمد للمعبود وهو حمد الله او حمد الرسول عليه
السلام مختص لواهب العطية المعبود وهو الله المعبود والعطية
فعل بمعنى مفعول اي التي يراد ان تعطى او من شأنها ان تعطى
او تستعطى والتأنيق واللباقة الجريانها على موصوف موصوف
مقدر والمراد جميع العطايا مطلقاً او للمصنف او العطية المعصومة
وهذه الوسيلة ان كانت الديباجة بعد التأليف وهنا كلام
بدا

الدواني في حاشية التهذيب فارجع اليه وعلى كل تقدير فالحمد لله على ما سرق
لانه في مقابلة الهبة او تعليق الشيء على المشتق يقتضي عليه ماخذ الاسم
والهبة ليست نعمة واصلة الى الماخذ بل هي صفة الله تعالى قال تعالى بعض
المقادير يكون الحمد في مقابلة النعمة فقد لفظ الخطب العطية عام للخير والشر و
العرف والمقام بخصتها بها بالخير والصلوة على خير البرية لخيرها من تخفف
اسم تفضيل معدول من الخير بمعنى زيادة الكمال او زيادة الثواب وعلى
التأنيق ان يكون وجود اصل الفعل في المفضل عليه نعم من التحقيق و
التقدير اي من البرية ما لا ثواب له اصل الجلال الاول اذ الوجود كمال و
جعل مشدداً كالكسبي او تخفف خير كمين في بيتين ابيد وعلى الذوق
الركبة اي القطنة او الطائفة من الكفا ومن الكفر والعصيان او النامية
بالعلم والعمل وهي مقيدة او مارة وتفسيرها بالمفصلة اي هي التي اذا
الركاء ليس في القلاح بل في البسود والفساد والتعبد بالبدعي فلا يلزم
اشارة الشيء الى نفسه وايضاً كان البسود واسطة في الثبوت في عروض
الركاء للفساد في عرض البسود او لانه بواسطه يعرض للفساد كالمارة في
عروضها للماء بواسطه النار كان لجسد سادهم ركية بطريق الاولى نعم لو قال
المصنف على اوصاف الركبة لكان اظهر واولى كما لا يخفى اما بعد شروع
في بيان سبب التأليف فاقول ان معالي الاستعارات اي لفظ الاستعارة

هذا هو الكتاب الذي
هو كتاب الاستعارة
قضا بادي

او في النظم

القيدة بقيود كالمصرحة والمكنية والتخييلية فهي الفاظ لا لفظ واحد
فلهذا اجمع الاستعارة وما يتعلق بها عطف على المضاف اليه وعلى التقدير
فالضمير لما راجع الى الاول والى الثاني والظاهر ان عطف على الاول والضمير لجمع
اليه والمراد باقتسام مجموع المعاني وقرائنه فلا يلزم ان يكون لكل واحد منها قسم
وقرائن قد ذكرت في الكتب اراد جميع كتب البيان المتداولة رآها منها
والا فاستقصا جميع الكتب منها غير متصونة بعادة والتجسس غير مفيد
اذ لا يكون سببا لارادة مفصلة غير مضبوطة بالنظر الى المتكلم غير الضبط
بالنظر الى المخاطب فارادت ذكرها مجردة مضبوطة بالنظر الى المتكلم سهدة
الضبط بالنظر الى المخاطب في كلامه صنعت اجتنابك ومن غفل عن هذا قال
وما قال عما وجد فطبق به كتب المتقدمين كعبد القاهر وصاحب الكتاب
وصاحب المفتاح وول عليه زرا المتأخرين كالخطيب وصاحب المختصر
المفتاح وشرح التلخيص والمفتاح لكن مما اخذ من غير التلخيص وشرحه للفتا
اقل قليل كما لا يخفى على من ظاهرها فنظمت وايدعو ايد مضاف او موصوف
لتحقيق معنى الاستعارة واقسامها وقرائنها انما هو ان يقال المذكور
الاستعارة في ثلثة عقود يعنى ان المقصود الاصل منها هو هذا وغيره
اقل قليل فلا استناد به فلا يثبت في ذكر المجاز وبعض الاستعراضات على القوم العقد
الاولى انواع المجاز انما هو يقبل في انواع الاستعارة مع ان الراس المعقود لها

او جميع الكتب
القوم

ليذكر

ليذكر المجاز المرسل ويحصل كمال انكشاف التبيين المقابلة وفيه ست
فرائد الفريدة الاولى المجاز المفرد قيدا المفرد لانه لا مفهوم لمطلق المجاز يشمل
المفرد والمركب بل لفظ المجاز يطلق على المفرد والمركب بالاشتراك اللفظي
كل لفظ الفصاحة والبلاغة والالتفات ولهذا اقال صاحب التلخيص والمجاز
مفرد ومركب فمعرفة كلا منهما على حدة وقال التفات الى هناك وحقيقة
كل منهما تحت الحقيقة الاخرى لا يمكن مجعها في تعريف واحد فظهر ان ذلك
ليس اذكر الكلمة في تعريفه وان الكلمة في تعريف القوم ليس بمعنى لفظ من الكلام
كما ظن اعنى الكلمة المستعملة في غيرهما وضعت له الاستعمال ذكر اللفظ
وارادة المعنى في المستعملة بتقرير فخرج بها الكلمة قيل الاستعمال فانها لا تستعمل
حقيقة ولا مجازا ولتوضع معنيان احدهما تعيين لفظ لمعنى يدل عليه
بفهمه وثانيهما التفسير له في دليل ولو اقرينة والمراد بهما والمعنى الاول
لا الشك لانه يوجد في المجاز ايضا وفيه نظر فخرج به الحقيقة لعلها قبيحة المعنيين
وهي المناسبة للصحة لان يتصل من احدهما الى الاخر فخرج به اللفظ المأمور واما
المركب فقد خرج من الجنس كقولك خذ هذا الفرس مشير الى الكتاب مع قرينة
وهي ما يمنع عنده ارادة المعنى الحقيقي حسنا او عقلا او شرعا او عادة فهو
ما يمنع عن ارادته او يبعد هذه الوجوه صفة كاللغة فخرج به الكناية المفردة
اما المركب فخرج عن الجنس لانه لا قرينة فيها اصلا فخرج عن ان فيها قرينة لكنها

بمعنى المصدر لقوله ان كان المستعار وقوله الجريانها اه فالقسمين ليس
 لما عرف اصله الاصل بمعنى المصدر لا بمعنى المشتق ليجس
 التقابل لقوله فتبعية ولما لا يلزم نسبة الشئ الى نفسه وان امكن القابل
 والاوان لم يكن اسم جنس بان لم يكن اسما بل فعلا او حرفا او لم يكن
 اسما غير مشتق بل اسما مشتقا فالاستعارة تتبعية وانما سميت تتبعية
 لجريانها في اللفظ المذكور صراحة بعد جريانها في المصدر راجع في نفس مصدر
 فقط فيكون الاستعارة باعتبار المادة فقط كالاستعارة القتل في الضرب
 الشديد يد يد المتيقن قتل من القتل بمعنى الضرب الشديد والاستعارة
 قد بمعنى ضرب ضربا شديدا فيكون ما ذكره مخالفا لما ذهب اليه
 السيد الشريف والعلامة عضد الدين ويجوز ان يكون مراده استعماله
 من نفس المصدر والمصدر باعتبار العيشة فيكون الاستعارة اسم
 من ان يكون باعتبار المادة او باعتبار الزمان والشا كالاستعارة
 لفظ المصدر الواقع في الزمان الماضي في معنى المصدر الواقع في الزمان المستقبل
 المشابهة له في تحقق وقوعه كما في قوله تعالى ونادى اصحاب الجنة فيكون
 ما ذكره موافقا لما ذهب اليه السيد الشريف ومخالفا لما ذكره العلامة
 العضد حيث جواز الاستعارة في النسبة كما في هزم الامير الجند ويمكن
 تطبيقه لما ذهب اليه ايضا يعرف ذلك بادي تأمل اعلم انه يمكن

الاستعارة في العيشة استقلا لما بان ليستعار بهية لاصنى الموضوعه للزمن
 الماضي لان من المستقبل لمشا بهية في تحقق وقوعه فان قلت اخذت
 في تعريف المجاز واليهية ليست بكلمة قلت لعل مرادهم اعراض المقيتية واليهية
 والا لم تضع الاستعارة في المادة باعتبار اليهية ايضا لانها ليست بكلمة
 اذ المركب في المادة يستعمل اليهية من الداخل والخارج خارج وفيه فظن
 ان كان المستعار مشتقا اسما او فعلا وفي متعلق معنى الحرف ان كان
 حرفا معطوف على قوله في اللفظ المذكور على معنى ان يجري فيه ابتداء او على
 قوله في المصدر وهو الاقرب بهذا الوجه تسميتها اصلية وانما لم يعكس
 الامر لان وجه تسمية الاصلية عدم لزوم تسمية التبعية وجود وانما عرف
 الاعداد بمكواتمها وليكن ان يجعل قول الجريانها اه وجها لها اما ان
 حفظ واما الاول فلان المصدر ومتعلق معنى الحرف لم يكن فيكون الاستعارة
 في اللفظ المذكور موقوفا على الاستعارة بعض الجس اصلا بمعنى ما يتبع
 عليه استعارة ثم لا يوجد وجه التسمية ح في جميع افراد المسمى ولا
 يجب ذلك بل يكفي وجوده في بعضها ووجه الجريان المذكور ان الاستعارة
 تقتضي التشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او يكون
 بالمشبه في وجه الشبه وانما قطع الموصوفية الامور المتقررة الثابتة
 كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاد الافعال والصفات

الوجه التبعية تتبعية
 ويعرف منه

ان يكون معنى
 الاستعارة

المشتقة منها لكونها مجردة غير متقوية بواسطة دخول الزمان فيها
 او عرضية لها دون معاني الحروف وهو ظ كذا قالوا وفيه نظر لانه
 منقوض لمثل الصفة المشبهة وما يشترك في معناها من الافعال لان
 الزمان داخل في مفهوماها او عارض لهما مع ان فيها معنى الثبوت
 وايضا المصدر يعرض له الزمان ايضا وكذا متعلق معنى الحرف في لازم
 ان يكون مجردا ولا يتصف بوجه التشبيه او يكون متساو كالتشبيه
 في وجه التشبيه وايضا لان ان المجردة لا يتصف بصفة كيف و
 هو متصف بالجدد واعترض عليه ايضا بان هذا الدليل غير متناول
 لاسماء الزمان والمكان والاله لانها تقع للموصوفية في مقام واحد
 ومجلس فسيم ومثبت طيب وغير ذلك وقد يقال ان المقصود باللام
 من الصفات ~~التي~~ الزمان والمكان والاله هو المعنى القائم
 بالذات لا بفعل الذات كما هو ظاهر فان كان المستعار صفة او الزمان مثلا ينبغي
 ان يعبر التشبيه فيما هو المقصود الاله اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر
 اللفظ الدال على نفس الذات ويكون الاستعارة في جميعها تبعية فليشك
 في هذا الكلام فانه محال لا يراى اذ كانت اولى الالهام والمراد بمتعلق معنى الحرف
 ما يعبر به عنه اى عن معنى الحرف من المعاني المطلقة بيان لما كالا بتداعي من
 الحروف وفيه رد على الخطيب حيث جعل في التلخيص معنى الحرف مدخولا في الحروف

في زيد في لغة وانكر التبعية السكاكي وانه ما الى الاستعارة المكينة يعنى
 التقسيم المذكور عند القوم ولا يلزم السكاكي لانه انكر التبعية واستغفر
 اى استغفر ردها اليها والجواب عنه في الفريدة الثانية من العقد الثاني
 فانظر اليه الفريدة الثالثة ذهب السكاكي الى انه ان كان المستعار له تقسيم
 اخر للاستعارة مخصوص بالسكاكي باعتبار قسمه الثلاث ولا يستلزم ظهور
 بهذا الاعتبار وتحقيقا حقا حسا او عقلا اى موجودا في حس او عقل من حق
 اذا ثبت او قلوا ما يتحققا بعقل او اسطة حس او لا بواسطة من حقيقة
 الشئ اذ كنت منه على يقين ففيه مناسحة لان المستعار له تصور
 ولا يتعلق به التصديق والمراد من الظاهر لانه المختار ولان التكميل
 لا يثبتون الحسن الباطن وليصح قوله والا فخيالية فالاستعارة حقيقة
 والا فخيالية اى وان لم يكن موجودا لا في حس ولا في عقل بل في
 حس باطن او وان لم يعلم بحس ظاهر ولا بعقل بل بحس باطن وهو الحق
 للخيالية من القوة الباطنة بواسطة القوة الوهمية بان اختراعها من عند
 نفسه ولا وجود له في نفس الامر كما اختراع الالهام للمنية التي ادعى مرتب
 سبع لان من شأنها اختراع الامور التي لا وجود لها في نفس كائنات
 ذي داسين وانسان لان اسرله ووجه التسميتين ظاهرا وتكشف ذلك
 حقيقة في الحقيقة الخيالية في الفريدة الثالثة من العقد الثالث او

او المستعار اى ليعباد اتمك

حقيقة هذه المفيدة وجوداً او عدماً ان شاء الله تعالى المفيدة الرابعة
 الاستقارة اي المصحة لان عادة الشيء معرفة تقتضي كونها في عين الاول
 وليد منه قول ولا قرينة للمكنية ترشحاً او ما يطلق عليه الاستقارة من المصحة
 والمكنية وقاعدة عادة الشيء معرفة قد يفقد عنها بقرينة والقرينة
 هنا هو هذا القول المذكور الذي يلزم تقسيم الشيء قبل تعريفه وهو بعيد
 جده او بلادة في الاستقارة باعتبار الملايم على كثرة اقسامها باتفاق جمهور
 السكاكي واما كونها ترشحاً وتجربة اي اسما كما في قوله ليدري سيدتي كي
 السلاح وقد فـ لـ ليدري اظفاره لم تقم فن قيل اجتمع الالقام او داخل
 بعض اقسام هذا التقسيم كما سيظهر لك ان شاء الله لانها ان لم
 تقم بـ بما يلزم شيئاً من المستعار منه والمستعار له والمراد مسمى واحدة
 من القرأتين الصارفة والقرأتين المعينة فهي مطلقة لعدم تقييدها بزيادة
 المبالغة وعدم نية تماك في الترشيح والتجريد نحو رايته اسد او ان قرنت
 بما يلزم المستعار منه فقط فيخرج منه صورة الاجتماع للمسمى كونهما
 مرئيه ببقوة المبالغة في التشبيه بذكر ملايم المشبه بنحو رايته اسد
 ليدري اظفاره لم تقم وان قرنت بما يلزم المستعار له فقط فيخرج منه
 صورة الاجتماع ويمكن ان يكون لفظاً مضافاً الى ما يلزم دخول الشيء في
 القسمين معاً وذلك جازن باعتبار دين او يلزم من داخل الالقاسم ولا

هذا هو الوجه في قوله ليدري اظفاره لم تقم فن قيل اجتمع الالقام او داخل بعض اقسام هذا التقسيم كما سيظهر لك ان شاء الله لانها ان لم تقم بـ بما يلزم شيئاً من المستعار منه والمستعار له والمراد مسمى واحدة من القرأتين الصارفة والقرأتين المعينة فهي مطلقة لعدم تقييدها بزيادة المبالغة وعدم نية تماك في الترشيح والتجريد نحو رايته اسد او ان قرنت بما يلزم المستعار منه فقط فيخرج منه صورة الاجتماع للمسمى كونهما مرئيه ببقوة المبالغة في التشبيه بذكر ملايم المشبه بنحو رايته اسد

لان المقام مقيد بقيد الوحدة ويمكن ان يكون اسم من ان يكون مقادراً بما يلزم المستعار له ايضا في قوله ليدري اظفاره لم تقم فن قيل اجتمع الالقام او داخل بعض اقسام هذا التقسيم كما سيظهر لك ان شاء الله لانها ان لم تقم بـ بما يلزم شيئاً من المستعار منه والمستعار له والمراد مسمى واحدة من القرأتين الصارفة والقرأتين المعينة فهي مطلقة لعدم تقييدها بزيادة المبالغة وعدم نية تماك في الترشيح والتجريد نحو رايته اسد او ان قرنت بما يلزم المستعار منه فقط فيخرج منه صورة الاجتماع للمسمى كونهما مرئيه ببقوة المبالغة في التشبيه بذكر ملايم المشبه بنحو رايته اسد

محدود

محدود وفيه ايضا لان التقسيم اعتباري قس مجردة لكونها خالية عن
 تقوية المبالغة في التشبيه بذكر ملايم المشبه بنحو رايته اسد ان شاء الله
 والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد من سورة اجتماع التجريد والترشيح
 والا ببلغ بهما من البلاغة او من المبالغة في ذلك ما يحتمل الاستقارة على تحقيق
 المبالغة في التشبيه دونها لانه ادعى المشبه به لا شيء لخرجه من ذكر المشبه
 فقط وليذكر اداة التشبيه ولا وجهه وذكر الملايم في تحقيقه وان ثبت لتلك
 المبالغة فكأن قيل المشبه به لا يمتنع بالمشبه به وكل شيء هذان في فهو
 عين المشبه به فان قلت ان اريد بثبوت الجان او لم فالكبرى غير مسلمة وايضا
 يلزم من انقلاب الالبية او اتحاد الشخصين قلت المقدماتان ادعيتان
 كالدعوى فلا محذور ولا اطلاق ابلغ من التجريد في البلاغة لانه المبالغة لا
 ليس في زيادة المبالغة ولا في التجريد بل في نقصان في المبالغة بذكر
 الملايم كما لا يخفى الا ان يكون التفسير بمعنى اصل الفعل او يكون وجود اصل
 الفعل في المنقضي تقديره قديماً في واجب الترشيح والتجريد ان يكون بعد تمام
 الاستقارة وقامها كونه بعد القرينة بحيث اخذت في مفهومها فلا تعد
 قرينة المصحة تجرّد نحو رايته اسد ايرى فيه مكنية وكذا في قوله ولا قرينة
 للمكنية ترشحاً اظفاره المكنية الفريدة المكنية الترشيح ما به الترشيح بل لفظ
 ما به الترشيح يجوز ان يكون باقياً على حقيقة اي على معناه لتحقيقه الا وان

ان المشبه به

حقيقة فالصوري غير مسلمة وهو طر وان اريد بثبوت له

يقال على معناه الملايم المستعان منه ان يجوز ان يعبر عنه بلفظ مجاز
 لما لا لا المتعارفة لا فائدة في الا ان يجعل اجبالا لقوله لا يقصد به التقوية
 فويل لما قد ادى لانه لو لم يكن باقيا على حقيقة التقوية لساكن المقصود هو
 في محتمل من التقوية او حال مقيدة ~~بشيء~~ من الاحتمال الثاني وهذا اولى بالاحتمال
 الاول بناء على الاحتمال الثاني ~~بشيء~~ وقد عرفت وجه التقوية في قوله لا سيما على
 تحقيق المبالغة في التشبيه ويجوز ان يكون مستعار من ملايم المستعار من الملايم
 المستعار له فيه ان هذا يخرج الريح عن ان يكون تركيبي ولو لم فاطلاق كون
 الريح ابلغ للاشتمال المذكور ليس على ما ينبغي وايضا لو قال ويجوز ان يحل على ملايم
 المستعار له لكان انحصار الشمل شمول الحقيقة والمجاز والمرسل والكنية ايضا
 ويجوز ان يكون قول الله تعالى واعتصموا بحبل الله لم تحبب استعير الحبل للعهد وذكر الله
 تركيبي اما باقيا على معناه او مستعارا للوقوف بالعهد وبهذا بحث وهو ان قوله
 اما فتم قرينة على ارادة معناه فلا مجال للوجه الاول وان لم توجد فلا مجال للوجه الثاني
 فالصواب ان هذا لا يتصور في مادة واحدة بل في مادتين ويمكن ان يجاب
 عنه بان وجود القرينة محتمل هنا لا قطعي وهذا القدر يكفي في احتمال المجاز و
 المراد به هنا هو احتمال المجاز لا قطعي وكذا عدم وجود القرينة محتمل به هنا
 لا قطعي ويكفي هذا في احتمال الحقيقة والمراد به هنا هو احتمال الحقيقة على ان
 المتضمن في المثال ليس من ادب المحققين الفريدة ~~الادلة~~ هذا
 المحصل هو

او ان افراغ

او ان افراغ من المجال المفرد والبحاث واولان الشرح في الجواز المركب لكن نؤكد هنا
 الابحاث السابقة هنا كما اما الاسرها مخصوصة به او لا اكتفاء اعتقاد
 على المقيسة والظاهر هو الشك اذ لا مانع من جريان تلك الابحاث بهنا في
 بعضها نوع تكلف فلو ان تلك الابحاث عنها لكان له وجوب الجواز المركب وهو
 المركب المستعمل من حيث تركبه وهيئة يعنى ان المستعمل ام مجموع المادة كترك
 الهيئة او الهيئة كتركيب مجموع المادة وكذا المراد من المعروف فلا يرد في النقض
 بتركيب مجازية باعتبار مجازية بعض اجزائه في غير ما وضع له لعلنا قد خرج به
 الغلط المركب لان المفرد خارج عن الجبس مع قرينة تخرج به الكنية المركبة اذ
 المفردة خارجة عن الجبس كالمفرد ان كانت علاقته غير ملتزمة فلا يسمى التبع
 قوله الجواز المركب مبتدأ وقوله كالمفرد خبره وقوله ان كانت علاقته اه خبر
 بعد الخبر والقياس وقائده هي الاشارة الى المفرد كما ينقسم الى قسمين
 وتنقسم احدهما الى القسمين دون الاخر كما فعل القوم بفرقة من غير فرق و
 يمكن ان يقال ان هذا الغاية اذ كان التقسيم عقليا واما اذا كان التقسيم
 فلا الجواز وجود القسمين في المفرد دون المركب والاسمى له قارة مثلية
 ومعنى التمثيل هنا هو تشبيه متقدر بوجه منترج من متعدد لا مطلق التشبيه
 فلا يوجد في غير ما حتى يعتذر ان الاعتبار عند المبلغ هو هذا التشبيه
 التشبيهات كالتشبيهات ويرد على ذلك المتعارفة التمثيلية لفظ مركب

كذلك ينقسم الى قسمين
 المركب

شبهناه بمعنى مركبا خروا السمع في شرط ان يكون الوجه منتزعا من متعدد فيكون
 الطرفان والوجه متعدد اقل من الجوز ان يكون الطرفان متعددا والوجه منتزعا
 من واحد ويكون الوجه واحد لان هنا كالتشبيها واحد الاشبهات متعددة
 ولا بد لفي ذلك من دليل فيوجد بهنا قسم اخر فلا يلزم من عدم كون العلاقة
 غير المتشابهة كونها استعارة تشبيهية اللهم الا ان يدعى الاستعارة ويجعل المحصر
 التقاريا ويجعل هذا القسم اخلافا الاستعارة التشبيهية عند المحصر دون القوم
 نحو على الى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى اي تقدم رجلا تارة وتؤخر تلك
 الرجل تارة اخرى وتقدم رجلا وتؤخر رجلا اخرى وهذه صورة التردد
 ايضا لكن الاول انشأ واخرى كما لا يخفى اي ترده في الاقدام والارجام الظ
 ان هذا التفسير بمعنى مجازي وهو موقوف مجموع هذه الامور تشبها بصورة من
 قام فيقدم رجلا ويؤخر اخرى سواء كان فيه تردد ام لا ولو اراد الذهاب
 املا واما جعل التفتاز الى التشبيه بصورة التردد في الذهاب وعدم التقديم
 وجلا وتأخير اخرى فليس محمدا اذ يلزم تشبيه العام بالخاص وايضا التردد ليس
 بشرط كما لا يخفى لا تدري ايها اخرى يحتمل ان يكون معنى اخر واستينافا وتقليدا
 لما قبله او للسمع لمجرد تحسين الكلام او اشارة الى وجه الشبهة مشترك بين
 المشبه والمشيبه حقيقة او تخيلا وعلى كل تقدير هو متعلق بقوله تقدم اه واما
 قوله الى اراك فلا مدخل في القضية الا ترى انك لو قلت الى اراك ترده في

الاقدام والارجام لفتح العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية
 تشبيه اي تشبيه وتعيين بحيث يزول الاضطراب من حق اذ اثبت وتقرر وليس
 بمعنى الاستدلال على اذ هو نقض ولا يمكن الاستدلال عليه على انه ليس بهنا
 ما يصلح ان يجعل دليلا له الا بتكلف والمراد بالكناية بهنا المعنى
 الاضغى وهو ان يعبر عن معنى بلفظ غير صريح في الدلالة على ما قال التفتازي
 الكناية في اللغة مصدر قولك كنيته عن كذا بكذا او كنوت اذا تركت التبريح
 او ما هو مصطلح اهل الأصول وهو ما استتر منه المراد حقيقة او مجازا لا
 مصطلح اهل البيان لانه حقيقة وهي تشافى الاستعارة الا ان تكونا بحسب
 لفظين لا بحسب لفظ واحد اتفقت كلمة القوم على اهل البيان على انه اذا
 شبه امر اخر في النفس من غير تقييد بشئ من اركان التشبيه والمشب ودل عليه
 ان على ذلك التشبيه والدلالة على التشبيه تشافى الدلالة على المشبه به بل تشافى
 فيستعمل اخط مذهب السلف وايضا لا تشافى تشافى التقييد فسيان فيستعمل
 مذهب السكاكي ايضا بذكر ما يخص بالمشبه به كاذنه استعارة بالكناية
 واستعارة تخيلية ايضا كما ذكرت عن ذكرها بهنا لا سيما في بحث مستقل لها
 الفل ان الكلمة مدحون على اه فيلزم ان يكون المتفق والمتفق عليه واحدا
 والا لولا ان يقال اتفقت القوم على اه وايضا لا يكفي مطلق ذكر ما يخص
 المشبه به بل لابد من تشافى المشبه قبل لما كان الشرط ما لمثل قولنا زيد

ان يشكك

شرح الدلالة

لان

يختص

في جواب من يشبه عراً خرج بقوله ودل عليه وانت خير بان المراد هو
 التشبيه المضمرة في النفس الغير المقدر في نظم الكلام فخرج ما ذكره عنه لان التشبيه
 في المثال المذكور مقدر وايضا قولنا زيدا العالم اذا كان العالم عمره ازيد
 ولا يبعد ان يقال ان ما ذكره لاخراج مثل قولنا المشبه تشبثت بفلان
 لكن اضطررت اقول اللهم اي اختلفت في معناها كما قال التفتازاني لو كان ظهر
 وانحصر كما لا يخفى واعتبر عليه بان الاول ان يقول الى ثلثة ليظهر وجه بيانها
 في ثلث فرائد وفيه ان يدعي قولاً مرئياً بفريدة اخرى وايضا اعتمد في ذلك
 على كون اقل الجمع ثلثة او اعمد على كون القوم ثلثة بقرينة المقام والمقصد
 لها في ثلث فرائد ليعتبر من التيسير من التيسير منها مزيدة بفريدة اخرى لبيان
 انه يجب ان يكون المشبه في الاستعارة بالكناية مذكورا بلفظه الموضوع له
 بخلاف الاستعارة المصروفة فان غير المذكور فيه بلفظه والالام توجد الاستعارة
 اما لا الظاهر هذه منقطعة كما يظهر الفريدة الاولى ذهب السلف
 قد مر لانه المختار ولانه مقدم في الواقع الى ان المستعار لا يذهب الاول
 الكلام واخره الى ان الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المستعار للمبنة
 في النفس صفة اللفظ مع صفته وكذا قوله الرموز اليه الرمز في اصطلاح
 اهل البيان قسمة الكناية وهو ما يكون فيه خفاء في الزوم مع قلته الوصل
 وقال التفتازاني الرمز ان تشير الى قريب منك على تبديل الحفية وهو الاصل

١ ولو قال اضطررت
 ٢ معناه اجه
 اضطررت
 اصولهم الى

الاشارة

الاشارة بالشفة والحاجب والظايران المراد بهما هو المعنى الاول لان
 غرض من هذا القول هو الاحتراز من المقدر والمحصل ذلك لا بهذا المعنى
 كما لا يخفى على من تأمل يذكر لانه الضمير يرجع الى اللفظ والاضافة لاول
 ملاية لان اللام في المعنى لا لفظ ثم الاول يذكر ما يخص به بل ب
 ما يخص به للشبه لان اللازم مطلق لا يتصل منه الى المتعارة المألوفة
 ولانه المتكلم بالحق ووجه تسميتها الاستعارة بالكناية او استعارة
 مكينة ظاهراً اما الاول فلان اللفظ استعمال في غير ما وضع له بعد
 التشبيه وما يكون كذلك يكون استعارة والصغرى مستفادة من قول
 لفظ المشبه به المستعار للمشبه واما الثاني فلانه اضمرة في النفس ولم
 يصرح به لفظاً وما يكون كذلك يكون كناية والصغرى منقولة من قوله
 في النفس الرموز اليه ولقد تباح المصحيث اطلق الوجه على الصغرى
 لكون الكبرى ظاهراً والوجه الاول نظراً لانه ان اريد باللفظ اللفظ ٢ والسند ظاهراً
 المصريح به فالصغرى مما وان اريد باللفظ الرموز اليه فالكبرى ممتدة
 كيف وتعرف الاستعارة المذكورة فيمابق انما يصدق على المصريح به
 وليس له تعريف غير ما ذكرنا لان مراده بالاستعارة بهذا المعنى اللغوي وانه
 ذهب الى صاحب الكتاب ويجوز كون المكينة استعارة حقيقية لان
 هذا يقتضي ان يكون قرينة المكينة استعارة تخيلية لا غير عنده ايضا

١ هذا منافقاً لما في
 من ان صاحب الكشاف

ثم بر وسوا المختار الفريدة الثانية ليست كلام السكاكي اي بعض
 كلامه لان له كلاما اخر موافقا لكلام السلف كما تقدم قد التفتان في
 شرح التلخيص فيستردون بدل وخود بان لكل مية هذا المحمل اذ ايضا
 يوافق لما ذهب اليه السلف كما ذكره التفتان في ذلك الشرح ايضا
 بانها لا استقارة بالكنية بمعنى المفعول لفظ المشبه المستعمل في
 المشبه به وفيه اثر الى انه يجوز ان يكون مركبا كما ذهب اليه في المصريح بادعاء
 انه المشبه عينه اي عين المشبه به خارجا بان يجعل المشبه به فردا من مستعار
 وغير مستعار ويجعل المشبه فردا غير مستعار كالسبع فان له فردين مستعار
 وهو الحيوان المفترس ومستعار وهو المنيعة والحاصل انه اراد من لفظ المشبه
 المشبه بابتدائه كونه فردا غير مستعار وبهذا الاعتبار ان يبدل لفظ المشبه
 المشبه به والحق في غير معناه لان معناه ما يكون لا بشرط والاستعمل فيه ثانيا
 معنى بشرط الشيء وان قلت ادعاء العينية ينافي نقل اللفظ من معنى الى معناه
 لانه يقتضي التقدم ~~فكش~~ فثبت في ان السكاكي لم يذكر التبعية بالكنية
 بل جوزه في الجدل حيث قال الخطيب في التلخيص وتبعه المصنف هنا واختاره
 وروا التبعية الى المكتنى عنها على ما فسرناه هناك بقا على انه يجوز ان ينكر
 التبعية التي لا تكون قرينة للكنية او التبعية التي استعملت في امر محقق
 حسنا او عقلا ثم ان المستثنى وقع في التلخيص مرة ~~و~~ بان يقال ان

كما عرفت فلهذا السكاكي لم ينكر التبعية بالكنية بل جوزه في الجدل حيث قال الخطيب في التلخيص وتبعه المصنف
 بها واختاره وروا التبعية الى المكتنى عنها على ما فسرناه هناك بقا على انه يجوز ان ينكر التبعية التي لا تكون
 قرينة للكنية او التبعية التي استعملت في امر محقق حسنا او عقلا ثم ان المستثنى وقع في التلخيص مرة ~~و~~
 بان يقال انه ~~ان قد رجم~~
 قدر التبعية حقيقة لم تكن تخيلية لانها مجاز عنده فلم تكن المكتنى
 عنها تلزمه للتخيلية وذلك بطل بالاجماع والافتقار كون استعاره فلم
 يكن ما ذهب اليه مغيثا عما ذكره غيره ولعل لم يذكر الشق الاول اذ لا
 مجال لفيكون الترميد قبيحا واليه ان يقول وهو قد صرح الفريدة الثالثة
 ذهب الخطيب تمام الى الاستعارة بالكنية ^{التي} ~~التي~~ المشبه في النفس الذي يدل عليه
 باشباه شئ من خواص المشبه به المشبه كاطفا والمنية روح لا وجه لتسميتها
 الاستعارة لان الاستعارة لا تكون الا لفظا والقياسية يلفظ لبيان ان ادائها
 لا تكون الا لفظا عند الخطيب فهو غير مستعمل لجوز ان يطلق لفظ الاستعارة
 على المصراحة والكنية بالاشراك اللفظي دون المعنوي عنده وان اراد انها
 لا تكون الا كذلك عند الجهور فهو مستعمل لكنه لا يضاد لا يلزم عدم وجه التسمية
 اعلم انه يمكن رجوع مذهب الخطيب الى مذهب السلف بارتكاب ادنى
 مناجحة روح لا محذور له كما لا يخفى واعلم ان التسميتها بالاستعارة وجها
 على قول السلف كما صرح به سابقا ووجها للتسميتها بالكنية ولا وجه
 لتسميتها بالمقارنة على قول السكاكي كما اشار اليه بقوله المقارنة او
 لا وجه لهما كما اشارنا اليه بقا ولا وجه لتسميتها بالمقارنة ايضا ووجه تسميتها
 بالكنية على قول الخطيب كما اشارنا بقوله روح اه الفريدة الرابعة لا شبهة
 في ان المنية في صورة الاستعارة بالكنية دون المصراحة لا يكون مذكورا

ولا يكون

ووجه التسمية

الفريدة الاولى ذهب السلف الى ان لفظ الامر الذي اثبت المشبه في الاستعارة
 بالكتابة من خواص المشبه اي من خواصه الدائمة وهو قرينة مستعمل في معناه
 الحقيقي ليس بمجاز مرسل ولا استعارة وانما المجاز في الاثبات اي في اثبات
 ذلك الامر للمشبه ويمثله اي الاثبات استعارة تخيلية في ان الاستعارة
 قسم المجاز التقوي والمجاز بينها عقلي لا لغوي واليه ان ر التفات في
 شرح التلخيص حيث قال لانه قد اتفق للمشبه ذلك الامر الذي يختص بالمشبه و
 يكون لعدم وجود المكنى عنه بدون التخييلية بل كما وجد المكنى عنه وجد
 التخييلية بالمعنى المذكور وهذا المعنى مقتضى ان يكون كلامه لكن عبارته
 ليست ظاهرة في هذا المعنى بل العبارة الظاهرة ان يقال بعدم انفكاك
 التخييلية عن المكنى عنه ان يقال بعدم انفكاك شيء من شيء الا
 ليكون مقابلا للمذهب صاحب الكشاف والى كافي في التخييلية ولعله
 اقتصر على اللازم مما سبق واللازم هو هذا لا غير اليه ذهب الخطيب الفريدة
 الثانية يجوز صاحب الكشاف ان يكون لفظ ذلك الامر المتو
 حقيق في الشارة لا انه يجوز كونه حقيقة وكون اثبات استعارة تخيلية
 كذبح السلف حيث لم يقل ذهب ونحوه الا ان يقال مصححة حقيقة للام
 المشبه للام لما سبق خاصة المشبه يمكن ان كان الملايم اعم اختاره لجواز ان لا يكون
 خاصة او يكون له خاصة لكنها ليست مشابة خاصة المشبه بخلاف

سالا ان يكون
 الاستعارة بين
 اصطلاحا اخر
 او محولا على المعنى
 ما لعدم انفكاك
 المكنى عنه عن شيء

سالا بعض المواد
 ما يشهد به

الملايم وايضا يريد عليه انه لا يكون قرينة لا يكون لازما للمشبه لا المشبه
 في التلخيص من المشبه تأمل كما في قوله تعالى الذين ينقضون عهد الله حيث اتفق
 الجبل المنصر في النفس لم يوز اليه بالازمة على سبيل الكناية للعهد والنقض بطلان
 لان اصل النقص ضد ابرام الجبل على سبيل التصريح بيفك عن المكنى عنه عن التخييلية
 الاولى ان يقال على سبيل التصريح والتحقيق تأمل لكن قال في القاموس للنقض
 في البناء والجبل والعهد وغيره ضد ابرام فيكون النقص حقيقة في العهد فيكون
 بين المجاز ولا استعارة الا ان يقال ضد ابرام هو محل التركيب وهو لا يتصور
 في العهد فيجب التلخيص على المجاز اما في النسبة او في الطرف الا ان صاحب الكشاف
 جوز المجاز في الطرف الفريدة الثالثة جوز السكاكي كونه يتولا في امر
 وهي نسبة عنده الحقيقي الفل هو من مذ سبيل قطع ولم يجوز غير ذلك فانها
 ان يقال ذهب السكاكي ويسمى الاستعارة تخيلية ولا يلحق انه نقض في
 اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل
 ولا يدخلها حاجة الفريدة الرابعة المذهب المختار في قرينة المكنى
 الى الاولى من المذهب الثلاثة اب بقة هذا هو المذهب الرابع فيها الاولى
 فيه بدل في قرينة المكنى اذ لم يكن للمشبه المذكور تابع اي خاصة لازمة له
 بن ملايم له يشبه رادف المشبه به اي خاصة الدائمة كان باقيا على صفة الحقيقة
 لانه لم يمكن الاستعارة وفيه ان يجوز ان يكون مجازا ام لا فلا يلزم ان يكون

باقية على معناه الحقيقي وكان انبثاقه له المشبه الاستعارة الخيالية كما هو
 مذهب السلف لكن بالمينة وان كان ترتيبا كثر ذلك الرادف المذكور كان
 مستعاراً لذلك التامع على ان الشرح كما هو مذهب صاحب الكشاف
 فيه ان المداراة غير مستغنية الاحكام الاستعارة الاصطلاح العلم العلم العلم
الممكنة لا الضرورة او المطلقة وينبغي ان يعلم ان المقصود من هذا الشرح
 لا احد كالمذاهب السابقة اما لعدم اطلاعه بذلك واما لكونه مختصا
 ومخترا عنه وايضا يمكن تطبيق مذهب صاحب الكشاف بهذا الشرح
الفريدة للمستمر كما سمي اصطلاحاً ما زاد على قرينة الاستعارة المصرحة
 من ملايم المشبه ترتبط تسمية للفاعل بالمصدر بمعنى الترتيب لان ترتيب
المبالغة في التشبيه بقوة اياها كما قرناه سابقا كذلك بعد ما زاد على
قرينة الممكنة ظاهرة انه لا يسمى ترتبط اصطلاحاً ولا لغة حقيقة بل يصلح
ترتبط لها مجازاً او الكل محتل بالاولى سمي وكذا اقوله بحوز جعله
من الملايمات اي ملايمات المشبه ترتبط لها اي الممكنة ويكون جعله
ترتبط للخيالية او الاستعارة الحقيقية وكذا يجوز جعله ترتبط لها اولاها
اما الاستعارة الحقيقية فقط هذه اذا كان قرينة الممكنة حقيقية كما
ذهب الي صاحب الكشاف وكما عرفت وكذا الخيالية اي الخيالية مطلقة
كال الحقيقية وفيه انه ينبغي التعليل بقوله لان الخيالية مصرحة عنده فان

كذلك بعد ملايد
 على قرينة الممكنة من
 الملايمات ترتبط

قلت التعليل للظهور لا للظهور قلت ثبت الظاهر لا للظهور
 كما استوفى فالاولا ان يقال اما الخيالية على ما ذهب اليها سكاكي فلان
اه اللام الا ان يقال معناه الخيالية كال الحقيقية في اصل الترشح لان ظهوره
لانها من جنس واحد على مذهب السكاكي بن ما ذهب اليها لان الخيالية
الاستعارة مصرحة عنده وكل الاستعارة مصرحة يجوز ان يقال لها ترشح هذه
الكبرى ممنوعة اذا اريد الاصطلاح لان اللغة لا تثبت بالقيس واما
الخيالية على مذهب السلف والمطبيب فلان الخيالية مجاز عقل
عند بها والترشح يكون للمجاز العقل ايضا هذه الكبرى ممنوعة ايضا
اذا اريد الاصطلاح والسند كما مر وايضا الا وان يقال لها مجاز
العقل يكون له الترشح ليتكسر الا وسط لان القيس من الشكل الا اول بذكر
ملايم ما هو كما يكون للمجاز القوى المركب بذكر ملايم الموضوع له و
للتشبيه بذكر ملايم المشبه به وللاستعارة المصرحة كما سبق هذه الكلام
السطح لا دخل في اصل المقصود ووجه الفرق بين ما يجعل قرينة هي
الممكنة ويجعل نفس الخيالية او الاستعارة الحقيقية كما هو مذهب سكاكي
او اشباه الخيالية كما هو مذهب السلف والمطبيب وبين ما يجعل زائدا
عليها وترتبط قوة الاختصاص بالمشبه به والاختصاص بها معنى
التعلق لا بمعنى الاختصاص اذا الاختصاص لا يقتضي لان القرينة لان الترشح يرتكز

اليها السكاكي

او استعارة حقيقية

اليه قوله فاتيها اقوى اختصاصا ومقتضا حيث جعل التعلق
عطفًا لتفسيرها له بان يكونه خاصة لازمة له فهو القرينة ومكسوة
ترشح يفهم منه انه اذا كان ما له قوة اختصاص مستعدا ان يكونه حميد
قرينة لكن غير ان يجعل واحد منه قرينة اذ يكفي فيها ومكسوة ترشح
اذ يكثر النفع والله اعلم بالصواب

الكتاب بعون الله الملك الوهاب

للمولود على التمام والصلوة

والسلام على نبي محمد

والله وصحبه

اجمعين

م م م
م



١١

٧٣٨

٧٣٨